

رد أعلى الخطاب الذي القاه رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة أمين الحافظ في الثامن من آذار بمناسبة الاحتفال به. والذي أعلن فيه تشكيل لجنة لوضع الدستور المؤقت في البلاد. وبالتالي لسبب تعرضه في هذا الخطاب للمسألة الكردية. بهذه المناسبة قدم البارتني إلى المجلس الوطني لقيادة الثورة الرسالة التالية:

البارتني

المجلس الوطني لقيادة الثورة

في الخطاب الذي القاه سيادة رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة اللواء أمين الحافظ بمناسبة ذكرى الثامن من آذار تعرض لحطة من القضايا التي تشغل بال المواطنين في هذه المرحلة التاريخية التي تمر بها البلاد. وكان من بين الموضوعات التي تعرض لها مسألة الاقلية وبصورة خاصة مسألة القومية الكردية، وهي مسألة لا تقل اهمية في الواقع من المسائل الدنيوية الاخرى التي تهتم الاوساط الواسعة من الشعب، لكونها تتعلق بمصير جزء كبير من ابناء الشعب السوري، فضلا عن كونها قد تستغل استغلالا سيئاً من جانب الاستعمار والرجعية فتضرب مصالح البلاد العليا ومصالحه الشعبين العربي والكرد معا.

نعتقد ان الحكام المسؤولين يقدرون -د يا اهمية هذه المسألة وما للمصالح المتها من ضمان لتوطيد الاستقرار وتوحيد الصف الوطني لمجابهة المؤامرات الاستعمارية والصهيونية التي تخطط بالبلاد من كل جانب هذه الايام، ومن جهة ثانية فانه ما زال ماثلاً للعيان كم سببت هذه المشكلة في العراق. من مفاعلات وازمات اقتصادية وسياسية ومالية بما فيها ازمة الحكم نفسه، وكما جرت على البلاد هناك من ويلات ومآسي قد تدوم آثاره اسنين طويلة. ان السرب القدرة التي اقتتد فيها الاخوة طاول سنتين ونصف السنة، لم تكن سون نتيجة سياسة ائتمنة بعيدة عن الحكمة والواقعية انتهجت. السلطات الحاكمة في العراق تجاه الشعب الكردي سواء في عهد قاسم وفي عهد حكم حزب البعث، ولم تتخل عن الشعب العراقي عربا واكراذ اسوى العرب والدمار والماء والموت. لقد اثبت الواقع انهم لم يستطيعوا ان يفهموا ببساطة المسألة ولذلك فهم لم يهتموا والى التريق الصحيح لمعالجتهم معالجة صحيحة تتفق ومصحة البلاد. كانت سياستهم مستمدة بصورة اساسية من النزعة الشوفينية ومن المنفعة البورجوازية الضيقة الى الامور والقضايا.

وانا كما قد استدل للنابذ المثال بالذات فلا يعني ذلك اننا نقرب بوجود تطور الامور عندنا في سورية ايضا في هذا الاتجاه اعلى هذه الكيفية، بل لقد اتينا على ذكره لكون ان طبيعة المسألة في كلا البلدين واحدة وطريقة معالجتها متشابهة، هذا من جهة ومن جهة اخرى فلان حكما سورية الحاليين كان لهم رأي في اختيار طريق الحرب كحل افضل للمسألة في العراق، ولكونهم اشتركوا بصورة فعلية في هذه الحرب القدرة، ولمسوا بايد بهم النتائج التي توصلوا اليها هم وزملاؤهم في العراق.

لهذا سيادة رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة ان يصرح في خطابه بوضوح كافي بوجود مسألة قومية كردية في سورية ولكن سواء اصرح به او لم يصرح فان وجود مشكلة قومية كردية في البلاد اضحيت من الامور الجلية الواضحة يفرضها الواقع الحي، واصبحت مسألة ايجاد حل لها ومعالجتها معالجة صحيحة من الامور التي لا يمكن التهاضي عنها وتجاهلها. واننا حينما نؤكد على هذه الناحية فلأن الشعب الكردي في سورية اخذ يتعرض منذ السنوات الاخيرة لسياسة تنكيلية واضطهاد قومي بصورة فعلية وان تطورا الامور على هذا المنوال سيزيد حتما من تفاقم التناقضات القومية الى حد لا يمكن ان يكون من ورائه اية مصلحة للقضية الوطنية العليا.

يقر سيادة اللواء في خطابه بوجود العلاقات الاخوية التاريخية بين الشعبين العربي والكردي توطدت واواصرها وتعمقت خلال مراحل كفاهما المشترك ضد العدو والمشارك منذ عهد صلاح الدين حتى يومنا هذا، كما يؤكد سيادته على ضرورة المحافظة على هذه العلاقات الاخوية السليمة وتضمين اواصرها. ولكن يعود ليهده بقوله بان السلطات الحاكمة لا يمكن ان تقر باقامة كيان قومي كردي في الوطن العربي. اننا بعد هذا التصريح نعلم ان ما يتطرق بالانتموية العربية - الكردية، فانها اصبحت اليوم من القوة والتأثير بمكان بحيث باتت من الصعب جدا على اي انسان ان يتنكر لهذه الحقيقة التاريخية او ان يستطيع اغناعها. ولكن اصبحت ايضا - ومن المؤسف جدا - بان لا يورد هذا الشعار او يرفع لواءه الا في المناسبات الاليمية التي يتعرض فيها الشعب الكردي للنكبات والمصائب ليكون القول بمثابة تدرية له لانساء آلامه ووجوهه. اما بعد النقطة الثانية التي تتعلق بقضية اقامة كيان قومي كردي في الوطن العربي، هذه المسألة التي ظالمها تحت عناوين ومسميات مختلفة كـ «اقامة وطن قومي كردي» و«اقامة اسرائيل ثانية» و«الانفصال وسلخ جزء من الارض العربية» وغيره من المسميات والعبارات الشتى فاننا بصددها جميعا نذهب مذهب سيادة اللواء ونقر برأيه ان كان حقا ثمة محاولات جادة من هذا النوع ولكن لا يذهب سيادة اللواء مدنا ايضا بان هذه المسميات والمصطلحات لا تعدو - بحذ ذاتها - وفي حقيقتها عن كونها ستار لسياسة تخدع الشعب الكردي بمصيرها بالاشع انواع الابداء الجماعية في العراق، ويتعرض لاشع انواع التنكيل والاضطهاد القومي والتمييز الحنصري في سورية في الوقت الحاضر؟ وهل يعتقد سيادة اللواء، واعضاء المجلس الوطني معه بان السياسة التي تمارسها حيل الشعب الكردي خلال السنوات الاخيرة سواء في سورية او في العراق، من شأنها ان توطد من اواصر الاخوة العربية - الكردية التاريخية، ام انها تحتمل لتسببها من الاساس؟ وعلى من تقع تبعه ذلك؟

لندع القضية في العراق جانبا يدبر امرها اصحابها الاولون بها، الحكومة العراقية والشعب الكردي في العراق، ولنتناول المسألة هنا في سورية متبعين تطورا ومدى تجاوبها مع التطور مع مقتضيات الاخوة العربية - الكردية، ومع مصلحة البلاد العليا بما فيها مصلحة القومية العربية ذاتها.

فخلال فترة حكم حزب البعث في سورية اي من آذار ١٩٦٣ حتى آذار ١٩٦٤ اثبتت الوقائيم ما يلي:

١ - كانت نسبة تعيين الاكراذ في وظائف شئون التربية والتعليم (وكلاء مسلمين) في عهد حكم حزب البعث اقل بكثير مما كان عليه الوضع قبل حكمهم، حتى بات في مآلة الرجل البسيط ان من عين في هذه الوظيفة امانا وبسطة او مصاحبة.

٢- سرح عدد كبير من المواطنين الاكراد من وظائفهم والذين لم يسرح منهم فقد حرمت عليهم الخدمة في المناطق الكردية وابتعدوا الى مناطق نائية .

٣- ان الطلاب الاكراد حرمان من الصبح الدراسية في الخارج، وان قبولهم في مدارس (دور المعلمين) لا يتم الا بعد مرورهم في اختبارات سياسية دون النظر الى علاماتهم او مؤهلاتهم الشخصية .

٤- اعفي عدد من الاكراد من خدمة الجيش وسرح عدد منهم من الخدمة بعد انتهائهم من فترة التدريب في كلية الاحتياط لاسباب لم تبين لهم، كما لا يقبل ابناء الشعب الكردي في الكليات العسكرية لكونهم اكراد .

٥- امتنعت دوائر السجل المدني كلياً عن تسجيل مواليد الاكراد الذين يسمون باسماء غير عربية .

٦- حظر على الاكراد اقامة شعائرهم القومية او التمتع بتقاليدهم الخاصة، وبسبب احتفالهم بعيد نوروز مثلاً وبعيد هم القومي، فقد اقتيد مئات من ابناء الشعب الكردي الى اقبية المباحث وتعرضوا للتعذيب والتحقير، وسيقو عشرات منهم الى محاكم الامن القومي والى السجن . وفي كل سنة من ايام « نوروز » تجرد قوة من الشرطة الى القرى الكردية ليمضوا الشعب من اقامة حفلاته بمناسبة هذا العيد القومي .

٧- اتخذت السلطات اجراءات استثنائية في منطقة الجزيرة تمهيداً لاجراج عدد كبير من المواطنين الاكراد من البلاد، وبصد تجريد ٨٥ م من الجنسية السورية، وذلك باعتبار كل من سجل في السجلات المدنية بعد عام ١٩٢٤ بأنه غير سوري، وبانه (متسلل) او (لاجئ) .

٨- بتحريه وتأييد من الحكومة اقدم بعض الشيوع الشمر (دهام الهادي) على سلب اراضي الفلاحين الاكراد في ثلاث قرى في الجزيرة (شيك) (عابرة) (كفرى دنا) وقد اقدموا على قتل اربعة من الفلاحين الكردي وجرح اربعة آخرين دون ان يبالهم القانون او يسألوا عن جرائمهم قذائماً .

٩- تعرض المئات من الاكراد للاعتقال والسجون والملاحقات السياسية بسبب شعورهم القومي، ولسبب وقوفهم في وجه المظالم التي تتناولهم، وقد حكمت محاكم الامن القومي على كثير منهم بالسجن لمدة اشهر وثلاث سنوات ولا زال كثير منهم يحاكمون امام هذه المحاكم، كما ان هناك عشرات آخرين مشردون من بيوتهم ويلاحقون لاسباب ذاتها .

١٠- في مناسبات كثيرة بمناسبة قيام الثورة الكردية في العراق، وبمناسبة امتفان الاكراد بعيد هم القومي « نوروز » ومناسبات كثيرة غيرها، اتخذت الحكومة اجراءات استثنائية وتحسفية ضد الاكراد، فالما فرض بموجبها نظام منع التجول في بعض القرى الكردية، وظل سكان هذه القرى يحيشون اياماً تحت سوء الازهاب والاضطهاد، وقد تشمل حطة الاعتقالات في هذه المناسبات سكان قرية او قرى عديدة باجمعها، حيث يتعرضون للتعذيب الوحشي في اقبية المباحث ووزناناتها .

١١- يقوم رجال المباحث في المناطق الكردية بصورة خاصة باضاعة الازهاب بين المواطنين الاكراد من فلاحين ومثقفين وطلاب، وقد عم الاعتقال الكيفي وشاع الضرب والاهانة والتحقير حتى في منتصف الشوارع لاسباب كيفية وشاع هذا الامر بصورة خاصة في منطقة (عفرين) (جبل الاكراد) وفي منطقة (عين الحرب) مؤخرًا .

١٢- ان مجرد الشعور على كذب باللغة الكردية لدى شخص مهما كان نوع الكتاب حتى ولو كان كتاب (الغيباء) فانه يعتبر جريمة بحق هذا الشخص، ومصيره بان يرحل الى مراكز الامن القومي بعد مروره بمرحلة التعذيب الوحشي في وزنانات المباحث . وهكذا فان سياسة (قتل ثقافة شعب) تطبق بحق الشعب الكردي باحكام وامعان .

١٣- ان المناطق الكردية، ولا سيما منطقة الجزيرة بقيت حتى الآن مهملت من النواحي العمرانية والاصلاحية ومن تأمين الخدمات الاجتماعية والصحية للشعب مما ادى الى ان تنتشر الامراض فيها ولا سيما مرض السل بشكل مخيف، وان مئات الاطفال يموتون سنوياً لعدم وجود العناية الصحية بهمؤلاء المواطنين .

هذا قليل من كثير من انواع المظالم والاضطهاد الذي يتعرض له الشعب الكردي في سورية، وبعد هذا اليتفق معنا سيادة اللواء واعضا المجلس الوطني لقيادة الثورة، بان سياسة هذا قوامها لا يمكن ان توضع الا بانها سياسة تمييز عنصري؟ وهل تنجم هذه السياسة في رأى سيادة اللواء والمجلس مع مبدأ الاخوة العربية - الكردية، ومع العلاقات التاريخية الطيبة بين الشعبين العربي والكردي؟ وهل يمكن ان تمارس هذه السياسة تجاه شعب بدون ان تخلق لها الصبر والحدج كرم انه يحاول (اقامة وطن قومي له في ارض الحرب) او اقامة (دولة اسرائيل ثانية) الى ما نالك من المزاعم والحجج .

فانما كانت السياسة التي تمارسها الحكومة حيال الشعب الكردي في سورية في الوقت الحاضر، وهو الحد المصطب للسألة والطريقة المختار لمد الجتهاء، ففي رأينا ان الحكام منطعون في تقديراتهم وان هذه السياسة لا يمكن ان تزيد المسألة الا تعقداً وتأزماً، وانها لا يمكن ان تخدم المصلحة الوطنية العليا او مصلحة القومية العربية في شيء، كما اثبتت لنا ذلك حوادث السراز واثبتت معه انه من المحال قهر شعب وموه في هذا العصر حتى ولو لوجي منه الى حرب الابد الجماعية .

في رأينا انه لكي تكون المصالحة صحيحة وعادلة لا بد ان تكون ديمقراطية بعيدة كل البعد عن النزعة الشوفينية ومبدأ الاضطهاد وان تنمى مع روح الاخوة العربية - الكردية من جهة، ومع مبادئ ميثاق الامم المتحدة ولائحة حقوق الانسان من جهة ثانية، وبصورة انسانية يجب ان تضمن السياسة المتبعة تجاه الشعب الكردي مبدأ تقرير المساواة التامة بين الشعب والاكرد في الحقوق والواجبات والمعاملة دون تمييز او تفرقة، كما عليها ان تنفي وتستبعد كل انواع (التشليل) و (الصهر القومي) ومن جانب آخر

عليها ان تضم من بمرور اساسية فتح الامكانيات الخطية امام هذا الشعب لممارسة وتطوير ثقافته القومية الخاصة من لغة، وادب، وفن، وان لا تحمل في اياتها مبدءاً (قتل، ثقافته) لان في قتل ثقافة شعب يمكن قتل ذلك الشعب نفسه .
ويهم الشعب الكردي ان تثبت هذه المبادئ في الدستور المؤقت الذي اعد له المجلس الوطني لقيادة الثورة والذي اضحي قيد الانجاز حسبما يتضح من تصريحات المسؤولين وان تنعكس هذه المبادئ في السياسة السلمية التي تمارس حياله .
وعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي فان المواطنين الاكراد في سورية يهيمهم ان تولى السلطات عناية خاصة بالمنطقة الكردية التي بقيت مهملة حتى الآن ولكونها تعتبر من المراكز الاقتصادية الحيوية في البلاد .
ان مسألة المسألة معالجة ديمقراطية ومحيحة ، من شأنها ان تقوى من مركز الدولة سياسياً واقتصادياً وان تسد ثغرة كبيرة يمكن ان تنفذ منها المؤامرات الاستعمارية ، وبالتالي ان تكون عاملاً حاسماً من عوامل الاستقرار في الداخل فتساعد على توحيد الصف الوطني لمجابهة الاخطار الاستعمارية والصهيونية . وبذلك تكون الدولة من جهة ثانية قد حظيت بكسب عطف الشعب الكردي في تركيا وايران والحراق وتأييد الرأي العام الديمقراطي العالمي .
وبهذه المناسبة لا ننسى ان نذكر بأن الشعب الكردي في سورية اذا كان يهتم بقضاياه القومية ، ويهيمهم ان تلتقى هذه القضايا تفهماً من جانب السلطات ، فان هذه القضايا والمشاكل لا يمكن ان تصرفه عن اهتمامه بقضية الديمقراطية عامة . ويؤم بأن جميع مشاكل البلاد يمكن ان تلتقى حلولها فقط في ظل حكم ديمقراطي صحيح يتمتع الشعب السوري بأجمعه بحرياته الديمقراطية السياسية والاجتماعية .
وفيما يتعلق بصيانة استقلال البلاد وسيادتها فان الشعب الكردي سيبقى كشأنه خير مدافع عن هذا الاستقلال وهذه السيادة وسيجد فيه الشعب العربي دائماً وابدأ خير نصير له في احلك الظروف واعصبا ، وانه على صخرة الاخوة العربية - الكردية ستحداً دائماً المؤامرات الاستعمارية والصهيونية والرجعية .
وان البارتي الديمقراطي الكردي في سورية ان يقدم هذه الرسالة الى المجلس الوطني لقيادة الثورة ، ويحده الامم في ان تجد لدى المسؤولين الثقاتا جدياً لما للمشكلة التي فيينا من اهمية كبيرة في هذه المرحلة التاريخية التي تمر بها البلاد ، ولما لتطورها في هذا الاتجاه الناطيء من نتائج وخيمة على مصلحة البلاد عدمة ،

والسلام

٥ نيسان ١٩٦٤

البارتي الديمقراطي الكردي
في سورية

ديكتر

لسان حال اللجنة المركزية
للبارتي الديمقراطي الكردي في سورية

اوائل تشرين ١٩٦٧ العدد / ٢٠ / الثمن ٢٥

يا جماهير شعبنا ناضلي من اجل :

— ازالة سياسة الاضطهاد القومي بحق الشعب الكردي
في سورية ، وعدم التفريق بين المواطنين بسبب الجنس
والعرق ، وتمتين او اصر الاخوة التاريخية بين الشعبين
العربي والكردي .

— المزيد من الخطوات الاشتراكية باسلوب علمي صحيح .
— اقامة جبهة تقدمية ديموقراطية في سورية
— تأمين الحقوق السياسية والثقافية
والاجتماعية للشعب الكردي في سورية .

— — — — —

الرأى العام يعلن استنكاره

لسياسة الاضطهاد القومي تجاه الشعب الكردي

في سورية

الحزب الشيوعي العراقي يؤكد . . .

من قرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي
العراقي حول الوضع في عدد من البلدان العربية
(. . . يؤكد الاجتماع ان حملة الاضطهاد
الشوفينية التي يتعرض لها الاكـراد
السوريون لا تتنافى مع المبادئ التقدمية
وحسب بل وتسيء ايضا اساءة بالخسة
الى قضية رص قوى الجماهير السورية
كلها للوقوف صفا واحدا ضد مكائد
الرجعية والاستعمار . . .)

طريق الشعب

جريدة الحزب الشيوعي العراقي

نداء الى الحكومة السورية

ان الحكومة السورية التي تظهر
نفسها بمبغضة تقدمية، والتي خطت فعلا
خطوات نحو الديموقراطية الشعبية وخاصة
في الاونة الاخيرة، تمارس الان ومع
الاسف سياسة شوفينية تجاه الشعب
الكردي في سورية هذا الشعب الذى
يسكن الوطن السوري ابنا عن جد
ومنذ الازمان الخابرة . فقد بادرت

البقية على ص ٣

”ماذا يعني الاخاء العربي الكردي؟“

بعد اثنين وعشرين عاما من جلاء المستعمر
الغاشم عن الوطن السوري، وبعد نضال مرير دام اكثر
من نصف قرن من اجل التمتع بأبسط الحقوق الانسانية
ما يزال الشعب الكردي في سورية يعاني شتى انواع
الاضطهاد القومي سياسيا واجتماعيا وثقافيا،
فمتى يتحقق شعار الاخاء بين افراد المجتمع
الواحد؟ ومتى يتحول هذا الشعار الى
واقـع ملموس؟

ان من غلط — الحزام — الاحصاء — التهجير
قد اثبتت مجرى الاحداث انه غير صادر من
عقول رجعية وحسب، بل انه زاوية في نفوس
شوفينية مريضة، يشق عليها تغيير طبيعتها
وبذا فانها تجمد الحركة التي تريد ان
تولدها وتضفي على التفكير الاشتراكي العلمي
والديموقراطي غشاوة يصعب ازاحتها او التخلص
منها .

ان ما يلاحظ على النضال الثورى في
اية بقعة من العالم انه يرتبط بعنصرين
اساسيين وهما العمل الشعبي والتمازج الانساني
وكذا فاننا لا نجد اى دليل يوصلنا الى طبيعة
الحكم القائم من خلال ما سبق ان ادعى
هذا الحكم نضالا وثورية، فمتى يتحقق ذلك؟
ومتى يتحول شعار الاخاء الى واقع ملموس؟
وبعد ذلك ماذا يعني الاخاء العربي

البقية على ص ٣

٤ - قام خليل زهر الدين مدير ناحية راجو
 - منطقة عفرين - بفرض رشوة على المدعو
 رشيد محمد بلال من قرية جوبانلي وقدرها
 الف ليرة وعلى دفعتين وبحضور عدة اشخاص
 من المنطقة وذلك مقابل ان لا يسجنه المدير
 ولا يعذبه بتهم باطلية، وقد قبض الرشوة
 باكملها .

٥ - انقطعت التعويضات العائلية عن الحراس
 الليليين في بلدة عامودا كاجراء استثنائي
 وهذا يعود الى كرم معظم الحراس اكرادا .
 ٦ - قدم اهالي - شاه منصور - ناحية
 الدراسة اربعة عرائض الى السلطات
 الحكومية المختصة مع نسخة الى مدير
 الناحية، وقد ردت في عرائضهم شكواهم
 بشأن اعادة اراضيهم المختصبة نتيجة
 مخطط الحزام العربي، فارسل مدير الناحية
 رئيس مخفر الشرطة الى هؤلاء لتهديدهم
 بعدم تقديم العرائض مهما كانت الاسباب .
 ٧ - صرح امين فرقة حزب البعث العربي
 في الدراسة بأن "الحزام" سيطبق في
 مدة ثلاث سنوات، ويعد هذه المدة يجب
 ان لا يبقى في هذا الخط سوى العنصر
 العربي .

٨ - تستعمل السلطات الادارية في محافظة
 الجزيرة صلاحيات لاقانونية وبشكل خاص
 موظفو الاحوال المدنية، حيث ان الاهانات
 موجهة دوما الى العنصر الكردي وحتى
 انهم يمنعون الكردي من الدخول الى
 دوائر الاحوال المدنية في بعض المناطق .

"سور من الانظمة الادارية القومية"
 ما زالت تست. الاجهزة الادارية تمارس
 الميخطة والارهاب العنصريين في المناطق
 الكردية وعلى الرغم من الظروف التي
 تمر بها سوريا والتي تفرض المزيد
 من التلاحم الجماهيري فسي القطاعات
 المختلفة، الا ان هذه الاجهزة تستمر في
 عنفها وعبثها بالمواطنين الاكسراد
 ويتساءل المرء هل هذه الاعمال لصالح
 الوطن يا ترى ؟ ام انها تأتي بالويلات
 وتصعد من نفوس لا تمت الى الوطنية
 بدانة تحجبها نتائج لا ترضي الرجعية
 والاشقياء .

١ - قام مدير ناحية عامودا بهدم الدارين
 الخائدين للمدعوين فرديين وعلي بشي من
 سكان بلدة عامودا بحجة احتوائهما على
 الاسلحة، وبهذه العملية اصبح افراد
 عائلتهما مهددين بالتشريد وهم على ابواب
 فصل الشتاء، ونتيجة لعويل النساء وبكاء
 الاطفال الابرياء فقد اغمى على زوجة احدهما .
 ٢ - قام الشرطي ابو نبيل من شرطة الدراسة
 باهانة وضرب المدعو شكري خلف من قرية
 بونكري وذلك لان الشرطي لم تحببه - القهوة
 المقدمة اليه - وطالب بقره من منصف جيد
 ولم يتخلص المدعو من يدي الشرطي الا
 بعد تدخل كافة اهل القرية طالبين العفو
 عنه، والشرطي هائج يلق الشتائم عليه وعلى
 الاكسراد جميعا .

٣ - قام رئيس مخفر الدراسة بضرب المدعو
 ملا عبد الباقي - امام الدراسة سابقا - امام انظار
 المواطنين، مطالباً اياه بتفريخ غرفة من داره
 مهما كانت الخسائر .

(جريدة خسه بات ترد ٠٠٠)

نشرت خسه بات جريدة البارتى الديموقراطية
الكرديستاني في الصراق في عدد ها /٤٩٧/
تحقيقا عن وضع الشعب الكردي في سورية
كشفت فيه النقاب عن نية الحكومة السورية
في تطبيق مخطط الحزام العرسي وذلك بأمثلة
وبراهين من "الماضيل" جريدة القيادة القومية
لحزب البعث. وبعد سرد مقتطفات منها
كتبت خسه بات: (ان القائمين بهذه الاعمال
لا يمثلون بناء الاشتراكية ودعاة الديموقراطية
الشعبية وان ما يقومون به لا يخدم المصلحة
الوطنية ابدا، وستظل الجماهير الكرديّة
وفية لقيادتها ووطنها العليا صابرة في
محنتها مشابرة على بذل جهودها في
النضال المتواصل وبقية القيادة البارتى
الديموقراطية الكردي الذي يقود نضال
الجماهير الكرديّة دون كلل او ملل ٠٠٠)
وقد اختتمت الجريدة تحقيقها
(٠٠٠) اننا نعلن للمسرة بأن سياسة
حكّام دمشق تجاه الشعب الكردي
تخالف المبادئ الاشتراكية والديموقراطية
الشعبية، ناهيك عن مناقضتها المصلحة
لروح القانون الدولي وشرعة الامم المتحدة
ولائحة حقوق الانسان، وما يسعنا في
هذا المجال الا ان نبدي قلقنا الزائد
على مصير الشعب الكردي هناك، ونطالب
الحكومة السورية بالكف عن هذه السياسة
العمياء وعزل العناصر الشوفينية المتطرفة
الهاقنة من مراكز السلطة ومعاملة الشعب
الكردي معاملة تليق بشعب يكون جزءا
من المجتمع السوري، ويعيش في عصر غزو القضاء ٠٠٠)

"حزام عرسي ٠٠ لا مزارع دولة"

عمدت اجرة الدعاية والصحافة في
الترويج الى اطلاق تسمية - مزارع الدولة -
على مخطط الحزام العرسي - الذي
يراد تطبيقه في محافظة الجزيرة، محاولة
منها في ايهام الرأي العام وليتسنى
تنفيذه دون معارضة القوى التقدمية
والديموقراطية في البلاد، ولاظهاره وكأنه
مشروع حيوي يدخل في عداد مشاريع
التممية الزراعية من مرحلة التحويل الاشتراكي
ولكن الحقيقة بعكس ذلك فالشيء الذي
حصل في هذه الفترة هو جرمان
الفلاحين من اراضيهم وتسليمها الى
الملاكين في بعض الاماكن او تأجيرها
الى الرأسماليين الزراعيين في الاماكن
الآخري، اي ان العملية قد ابعدت الفلاح
عن الارض، ووقفت عملية الانتاج والاستثمار
واعادت سيطرة الرأسمالية المتوسطة من
جديد. وقد تبين بعد نهاية الموسم
الزراعي الحالي ان هناك فرقا شاسعا بين
المحصول الحالي وبين محصول السنين الماضية
وذلك يعود الى بقاء قسم من الاراضي بدون زراعة
ورداءة القسم الذي زرع من ناحية كيفية العمل
ثم الى النهب والسرقة من جانب الموظفين
الكبار، الذين هم اكثر الناس جرارة في تنفيذ
المخطط، وذلك لحصولهم على منبج وفير على حساب
الفلاحين الفقراء. واننا نتوجه الى ذوى الخبرة
والرأى والى كل من درس تجارب الشعوب في
المشاريع الزراعية في مراحل التحويل
الاشتراكي بهذا السؤال: هل هذه
العملية تمت بصلة الى المزارع التعاونية
او خطط التميمية؟